ظاهرة الإعراب في العربية عند الأصوليين

الدكتور نوار عبيدي

جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف

مقدمة

الحديث عن الإعراب كظاهرة مميزة للغة العربية يتمّ بوجهين:

الأول: النظر في نشأة هذه الظاهرة وكيف دخلت إلى العربية، وهذا يجرّنا إلى البحث في مسألة متعلّقة باللسانيات المقارنة أو فقه اللغة المقارن. وننظر إلى اللغات السامية الأخرى ونقارنها بالعربية. وهذا النوع من البحث يجرنا أيضا إلى مسألة (اللغة الأم).

الثاني: النظر في الإعراب ذاته وعلاقته بالتقعيد النحوي. وهذا يجرّنا إلى الحديث عن القياس، والعلة، والعامل وما إلى ذلك من المباحث الأصولية في النحو.

أمّا الوجه الأول فهو مدار نقاش كثير من المحدثين، وقد أثبتت الدراسات أن كثيرا من اللغات السامية تتميز بالإعراب كالحبشية، والعبرية، والآرامية. وإن كان تميّزها به أقل من العربية[1]؛ كما أنها تشترك في ظاهرة الاشتقاق والأصل الثلاثي للكلمة مع استخدامها للحركات. وقد حاول الدكتور أحمد سليمان ياقوت باعتماده على دراسة كثير من النقوش القديمة أن يؤكد أن الإعراب ليس ظاهرة خاصة بالعربية فحسب، بل يدلّ على أنها أم اللغات السامية، وأن باقي اللغات ما هي إلا لهجات[2]. وهذا الرأي أكّده الدكتور جعفر دك الباب في نظريته اللغوية الجديدة[3].

أمّا الوجه الثاني فما تعلّق بالإعراب وضرورته في النحو وقواعده. والظاهر أن القدماء جمعوا بين مفهومي النحو والإعراب وعدّوهما نفسيهما[4]، فيطلقون النحو على الإعراب والإعراب على النحو. والحقيقة أن مصطلح (الإعراب) كان أسبق من مصطلح (النحو)، والأول كان يعني الفصح والإبانة كما قال الخليل: أعرب الرجل أفصح من القول والكلام[5]. أمّا النحو فهو القصد[6].

النحو والإعراب أمران منفصلان:

لعلّ تعريف ابن جني للنحو يزيل كثيرا من الإشكال في التفرقة بين النحو والإعراب حين قال" النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها من الفصاحة "[7].

وظاهر من هذا التعريف أن النحو يشمل الإعراب المتعلّق بحركات أواخر الكلم، ويشمل أيضا علم الصرف الذي لا يلحق التغيير في أواخر الكلم، لأن التحقير والتكسير متعلّقان في الغالب بوسط الكلمات.

واختلف القدماء حول سبب الإعراب وهل له علاقة بالمعنى؟ وقد ذكر السيوطي[8] أن جدلا دار بين تلاميذ سيبويه والكسائي (189هـ) حول هذه المسألة، وذهب الزجّاجي إلى أن العرب استعملت الحركات لإظهار المعاني والاتساع فيها، بينما ذهب قطرب عكس ذلك وقال إن العرب اضطروا للوقوف على الحركة والابتداء بالسكون، لأنهم يكرهون الجمع بين ساكنين. ويبدو أنه هو الوحيد الذي ذهب هذا المذهب فلم يقل بمقالته نحوي أو لغوي غيره[9].

وقد ردّ الدكتور إبراهيم السامرائي على الدكتور إبراهيم أنيس الذي ذهب المذهب الثاني، وقال إن أنيس تعصب للرأي بشكل يخيّل للقارئ أنه صاحب المذهب وليس قطربا[10].

وقد يطول الحديث لو تعرضنا إلى اختفاء الحركات الإعرابية سواء في اللهجات العربية القديمة أو اللهجات العامية، مما جعل ذلك حجّة لبعض المحدثين في الدعوة إلى التخلي عن الإعراب، بل استبدال العربية بالعامية، وهذا صراع كبير ظاهره علمي، وباطنه شر على العربية لغة القرآن الكريم[11].

الإعراب عند الأصوليين:

أجمع الأصوليون أن النحو واللغة ضروريان لفهم النصوص، ولا يمكن لغير الملم بهما أن يتصدى للغة القرآن أو الحديث، ولا يعني ذلك أن يكون مدققا في كل تفاصيل العربية وإنما يكفي " الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ونصه وفحواه ولحنه ومفهومه"[12]. واختلف بعضهم في حكم تعلم العربية هل هي فرض عين أو كفاية، وقد قال ابن فارس " إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم، لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء. وكذلك الحاجة إلى علم العربية، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني. ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب. "[13]

الإعراب عند الرازي:

أمّا الرّازي فقد فهم الإعراب لغويا على أنه إيضاح للمعنى سواء أخذناه من معنى: أعرب عن نفسه للإبانة عمّا في الضمير، أو أخذناه من قوله (عربت معدة الرجل) إذا فسدت[14]. فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد، مثل: أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته[15].

واصطلاحا فالإعراب عنده: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بحركة أو حرف، تحقيقا أو تقديرا[16]. وهذا التعريف يتكون من أربع نقاط:

1- الإعراب يلحق آخر الكلمات.

2- علامته حركة أو حرف.

3- يقع بعامل خاص.

4- العلامة ظاهرة أو مقدرة.

ويَلحق الإعراب آخر الكلمات لسببين: الأول لأن الحرف الأخير هو الذي يدلّ على تمام اللفظ، فوجب أن تكون العلامة الدالة على اختلاف المعنى في آخر الحرف. والثاني لأن الاختلافات الحاصلة في الحرف الأول والثاني تتبع أوزان الكلمة. فلم يبق للحركة الإعرابية إلا الحرف الأخير[17].

وبهذا التحليل يوضح الرّازي مسألة مهمة، وهي أن الإعراب ليس هو النحو، بدليل أن الحركة الإعرابية تلحق أواخر الكلمات فقط، بينما الذي يمسّ الحروف الأولى فهو داخل في الأوزان، وهو ما نسميه بعلم الصرف، وهذا ما يوافق تعريف ابن جني للنحو كما ذكرنا سابقا.

أمّا النقطة الثانية المتعلّقة بالحركات فهي أن الرّازي يعدّها أصلا في الإعراب[18]، وهي ثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية، وتسمّى الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وإن كانت بنائية سميت بالفتح، والضم، والكسر، والوقف[19].

ويذهب الرّازي مذهب الذين قالوا بأن الحركات تدلّ على المعنى، فعنده أن الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب[20]. أي أن الإعراب هو المسبب لاختلاف الأحوال اللفظية، وبالتالي اختلاف الأحوال المعنوية. وهنا يخالف الرّازي قطربا تلميذ سيبويه معلّقا عن رأيه " العقل يشهد أنه ليس كذلك "[21]، لأن قطربا سوّى بين حركات البناء وحركات الإعراب، وهذا التماثل صحيح من حيث الماهية –كما قال الرّازي – أمّا إذا كان هذا التماثل حاصلا في كون اللفظة تستحق الحركة بحسب العامل فهذا غير صحيح. وتكلم الرّازي مطولا عن الحركات وملخّص تحليله[22]:

1- أنها صوت مخصوص يوجد عقيب التلفظ بالحرف، وإذا لم يعقب هذا الصوت الحرف يسمّى سكونا.
2- تكون الحركة صريحة أو مختلسة وهي غير ظاهرة.
3- الحركة متأخرة عن الحرف تأخرا زمنيا.
4- الحركات أبعاض من حروف المدّ واللّين.
5- أثقل الحركات الضمة، ثم الكسرة، ثم الفتحة.

وهذه آراء لصيقة بالمباحث الصوتية. وقد ذكر الرّازي تفاصيل أخرى كثيرة لا يمكن عرضها جميعا. هذا فيما تعلّق بالنقطة الثانية من تعريف الرّازي للإعراب.

الرازي ونظرية العامل[23] :

وهذه هي النقطة الثالثة المهمة في تعريف الرّازي للإعراب، حيث أشار إلى أن الإعراب ليس هو عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات، لأنها موجودة في المبنيات كذلك. بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس. والإعراب حاجة معقولة لا محسوسة[24].

وهذه إشارة دقيقة جدا، فالإعراب ليس الحركات ذاتها إنّما هو أحقية بعض الألفاظ دون الأخرى في الحركة، وذلك راجع إلى عوامل محسوسة. أمّا الاستحقاق ذاته فمعقول أي ليس ملموسا. ويجرنا هذا الحديث إلى عرض ما اختلف فيه حول العامل.

والعامل في حقيقته هو المحرك الأساس الذي بني عليه صرح النحو العربي منذ الخليل. قال د/ شوقي ضيف " كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها وأحكامها إحكاما، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مَرّ العصور"[25]. وقد ازدادت العناية الفكرية بالعامل بعد تأثر العرب بالفلسفات اليونانية وهذا ما لا يمكن إنكاره[26]. وعلم أصول النحو الذي استمد قوته من أصول الفقه، قام على العلة، وعلة العلة[27].

وكان الرّازي كثير الحرص في البحث عن العامل أثناء إعرابه للآيات في تفسيره الكبير، ومن ذلك أنه بحث بدقة في علة عمل (إن) بنصبها للمبتدأ ورفعها للخبر، ويرى أن الحرف لا أصل له في العمل، وإنّما مشابهته للفعل في اللفظ والمعنى هي التي صيرته عاملا[28].

ومثل ذلك تحدّث عن عمل (ظن) إذا كانت في بداية أو وسط أو آخر الجملة، حيث تعمل إذا تصدّرت الجملة، ولا تعمل في آخرها، ويجوز لها الأمران إذا توسطت[29].

وناقش الرّازي اختلاف النحويين في نصب المفعول. حيث زعم البصريون أنه الفعل، وقال الكوفيون إنه الفاعل، وانتصر الرّازي للبصريين[30].

وعندما يجتمع عاملان على معمول واحد يرى الرّازي أن الأقرب راجح في العمل بسبب القرب وهو خلاف الكوفيين، حيث ذهب الفرّاء إلى أن الفعلين في (قام وقعد زيد) عاملان في الفاعل[31]. ففي قوله تعالى" هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ "[32] تساءل الرّازي إن كان الأبعد عاملا أي (هاؤم) في (كتابيه)، قال إن الكوفيين يجوّزون ذلك بخلاف البصريين الذين يرون في مثل هذه الآية أن (هاؤم) ناصبة ولها معمول، و(اقرأوا) ناصبة ولها معمول آخر، ومثل ذلك في قوله تعالى" آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا "[33]. لكن الرّازي عدّ حجّة البصريين في هذه المسألة ضعيفة، وناقشها بطريقة عقلية أكّد فيها أن العامل الأول (هاؤم) هو أسبق من العامل الثاني (اقرأوا) في الوجود، والعامل الأول لا يكون عاملا إلا إذا كان هناك معمول (الكتاب) لامتناع حصول العلة دون معلول، فثبت بهذه الطريقة أن (هاؤم) هي العاملة في النصب، وبهذا الشكل يصير التقدير هاؤم كتابيه اقرأوه. قال الرّازي وهذه المسألة من لطائف النحو.[34]

ويجيز الرّازي العامل المحذوف في قوله تعالى" فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا"[35]، والتقدير: فإن خفتم فصلّوا رجالا وركبانا بالنصب على الحال مع حذف العامل صلوا[36].

وفي قوله تعالى" يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا "[37]. اختلفوا في العامل في (يوم)، وفضّل الرّازي الحذف على تقدير: واذكر يوم تجد كل نفس[38].

كما يجيز تقديم المعمول على العامل في مثل قوله تعالى" يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ "[39]. فذكر أن عامل النصب في (يوم) هو معنى (لا بشرى) والتقدير: يوم يرون الملائكة يبغون البشرى[40]. وذكر أيضا أن العامل في (متكئين) من قوله تعالى" مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ "[41] هو يدعون، والمعنى يدعون في الجنات متكئين، منصوبة على الحال[42].

والأمثلة في البحث عن العامل في تفسير الرّازي كثيرة جدا، وهي دليل على عناية فائقة به. حيث تؤكد على قدرته في أخذ دروبه الوعرة أخذا مكينا، سهّل عليه الوصول إلى المعاني عن طريق الإعراب وممارسته. فقد أتقن الرّازي إعراب القرآن إلى درجة أنه يمكن أن نقول إنه أعرب كل ألفاظه. وقد استعان في ذلك بكبار النحويين، والمفسّرين كالفرّاء (معاني القرآن)، والزمخشري (الكشاف)، بالإضافة إلى زعماء البصرة والكوفة، حيث كان يأخذ من كل تلك الآراء ويردّ.

فضل الإعراب في فهم النص:

وإذا علمنا أن القرآن نص مقدس راق محكم في معانيه، فقد جعل الرّازي الإعراب – ومن ثمة اللغة – أهم وسيلة لفهم الآية، حتى مدح مرة أصحابه المتكلمين وأشاد بعلو شأنهم لأنهم " لا يفسّرون القرآن إلا بما يطابق دلائل العقول، وتوافق اللغة والإعراب "[43]. وفي قوله تعالى" وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا "[44]؛ قال إنه لو جاءت (إن) مفتوحة لأصبحت الجملة مفعولا، ولما جاءت مكسورة على الاستئناف قال" وهذا يدلّ على فضيلة علم الإعراب "[45].

وعند تعارض الوجوه الإعرابية مع القراءة المتواترة يغلّب الرّازي الآية المشهورة، فقد أجاز الزجّاج قراءة (أحياء) بالنصب في قوله تعالى" بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ "[46]، فزعم أن النصب وقع بتقدير: بل أحسبهم أحياء[47]، وطعن أبو علي الفارسي في هذا المذهب وقال بعدم جواز ذلك على الله تعالى لأنه لا يأمر بالشك، ولا يجوز تفسير الحسبان بالعلم. وقد انتصر الرّازي لرأي أبي علي وقال إن المناظرة بين الزجّاج وأبي علي تدلّ على أنه ما قرئ بالنصب، وإنّما ادعى الزجّاج ذلك " وليس كل ما له وجه في الإعراب جازت القراءة به "[48]، والإعراب الصحيح للآية على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (بل هم أحياء عند ربهم). فالأولوية إذن للقراءة قبل وجه الإعراب ولو كان صحيحا.

وكان الرّازي يتساءل دائما في بداية تفسير كل آية عن إعراب ألفاظها فيقول مثلا: هل للفواتح محل للإعراب أم لا؟[49] أو يقول: ما محل هاتين الجملتين من الإعراب؟[50]

وإذا لجأ الرّازي إلى الإعراب فإنه يبحث عن كل الاحتمالات لعرض كل وجوه المعاني المحتملة للآية. وقد صرّح مرة بأن التفاوت في الإعراب يكون بسبب التفاوت في المعنى وذلك كقوله تعالى" إِنَّا كُلَّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ "[51]، فمن قرأ (كل) بالنصب أفاد أنه تعالى خلق الكل بقدر، ومن قرأ (كل) بالرفع لم يفد أنه تعالى خلق الكل، بل يفيد أن ما كان مخلوقا له، فهو إنّما خلقه بقدر[52].

فالإعراب هنا ليست فائدته البحث عن موقع ومحل الألفاظ بقدر ما هو البحث عن المعنى الحقيقي للآية ولو تعدّدت الوجوه، ففي قوله تعالى" الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا "[53]، تساءل الرّازي عن محل (الذين يقولون) وقال فيها وجوه: تكون صفة للذين اتقوا[54] وتقدير الآية: للذين اتقوا الذين يقولون. ويجوز أن تكون صفة للعباد والتقدير: والله بصير بالعباد وأولئك هم المتقون الذين لهم عند ربهم جنات هم الذين يقولون كذا وكذا. والثاني أن تكون نصبا على المدح، والثالث أن تكون رفعا على التخصيص والتقدير: هم الذين يقولون كذا وكذا[55].

وفي قوله تعالى" الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ "[56]، قال الرّازي يجوز فيها الرفع والنصب على التحذير، وعندما نقول الرفع فالقارعة مبتدأ والخبر (ما القارعة)، أو (وما أدراك ما القارعة) حسب قطرب، وعلّق الرّازي هنا تعليقا لطيفا حيث قال" فإن قيل إذا أخبرت عن شيء بشيء فلابد وأن تستفيد منه علما زائدا، وقوله (وما أدراك) يفيد كونه جاهلا به، فكيف يعقل أن يكون هذا خبرا؟ قلنا: قد حصل لنا بهذا الخبر علم زائد، لأنا كنا نظن أنها قارعة كسائر القوارع. فبهذا التجهيل علمنا أنها قارعة فاقت القوارع في الهول والشدة "[57].

وأحيانا يحسّن الرّازي وجها من الإعراب إذا أعجبه[58]، أو يرجّح رأيا عن آخر بدقة العالم بالإعراب. ومرة واحدة اعترف أنه أمام آية صعبة في الإعراب، وقد وقع حولها خلاف كبير[59].

خاتمة:

تبين لنا من خلال ما قدمناه من نماذج أن ظاهرة الإعراب في العربية هي التي تميزها عن باقي اللغات، وهي ظاهرة تحتاج إلى كثير من البحث لكشف قدرتها على تحديد دلالات النص في العربية. لقد تبين أن القدماء وإن اختلفوا حول مكانة الإعراب من النحو؛ إلا أنهم لم يختلفوا حول ضرورة العودة إلى الإعراب لفهم كلام العرب.

وأردنا أن نؤكد في هذه المقالة أن الإعراب لا يمكن بحال من الأحوال التخلي عنه، لا في الدراسات الأولى ولا في الدراسات العليا، بل تبين لنا أنه لا يمكن التخلي عن الإعراب ولو في أحاديثنا العامة. إن نظرة الرازي لأهمية الإعراب لدليل كاف على احتياجنا إليه لفهم النص القرآني، وهذا ما أدركه كل من جاء بعده من كبار المفسرين كأبي حيان الأندلسي، والقرطبي، وابن عاشور؛ فهذه التفاسير تعج بالمسائل الإعرابية التي استعان بها المفسرون لفهم مقاصد القرآن.

إن الإعراب بكل صعوباته التي يهولها بعض المحدثين؛ يحتاج منا إلى كثير عناية واهتمام بتوضيحه وتبسيطه وإظهار ميزته لتقريبه من الناشئة وتحبيبه إليهم، وذلك لسد الباب أمام من يزعم أن الإعراب كارثة على العربية.

[1] د/ علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، شركة نهضة مصر، القاهرة، ط2005/4. ص164، وذكر د/ إبراهيم السامرائي أن سائر اللغات السامية فقدت ظاهرة الإعراب ما عدا الأكادية التي عرفت الحركات الثلاث في البابلية القديمة في نصوص حامورابي، انظر د/ إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1983/3. ص118.

[2] د/ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1983/1. ص3 وما بعدها.

[3] د/ جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1996/1. ص212. حيث يؤكد د/ جعفر دك الباب أن العربية أصل قائم بذاته، وأنها ليست فرعا من أي لغة سامية.

[4] ظاهرة الإعراب في النحو العربي، م س، ص15.

[5] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2003/1. مادة (ع ر ب). وانظر الفيروزأبادي، القاموس المحيط، تحقيق نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2004/1. (ع ر ب).

[6] القاموس، (ن ح ا). ورواية علي بن أبي طالب ﷺ مع أبي الأسود الدؤلي مشهورة في هذا المعنى عندما وضع أسس النحو الأولى.

[7] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1955. ج1 ص34.

[8] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1984/1. ج1 ص76 وما بعدها.

[9] فقه اللغة المقارن، م س، ص121.

[10] م ن، ص121.

[11] انظر في هذه المسألة محمود تيمور، مشكلات اللغة العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت. ص94 وما بعدها.

[12] أبو حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق محمد عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1993، ص 344

[13] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص35

[14] قال الخليل "عرب الرجل فهو متخم، وعربت معدته وهو أن يدوي جوفه من العلف". انظر العين، (ع رب).

[15] فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، مراجعة عبد الله الصاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1983. ج1 ص45.

[16] م ن، ج1 ص48.

[17] م ن، ج1 ص45. وانظر الوراق، علل النحو، تحقيق محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2002/1. ص218. والفارسي، التكملة في الإيضاح العضدي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1984/1. ص14. وابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، د ت. ج1 ص51. وأضاف الرّازي وجها عقليا وهو أن الإعراب دليل، والمعرب مدلول عليه، ولا يصحّ إقامة الدليل إلا بعد تقدّم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخرا. مفاتيح الغيب، ج1 ص45.

[18] م ن، ج1 ص49.

[19] م ن، ج1 ص49.

[20] م ن، ج1 ص45. قال الوراق: الإعراب إنّما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني. انظر علل النحو، م س، ص197.

[21] مفاتيح الغيب، ج1 ص47.

[22] م ن، ج1 ص45 وما بعدها.

[23] هناك عوامل لفظية وأخرى معنوية، واللفظية منها العوامل القياسية والعوامل السماعية. انظر تفاصيل ذلك عند د/ محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1/ د ت. ص88 وما بعدها.

[24] مفاتيح الغيب، ج1 ص45. لذلك قال البصريون إن العوامل في النحو ليست مؤثرة حسيا كالإحراق في النار، وإنّما هي أمارات ودلالات. انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1986. ج 1 ص46.

[25] د/ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط1972/2. ص78.

[26] من نتائج هذه الفلسفة المناظرة المشهورة التي وقعت بين السيرافي ومتّى بن يونس، حيث كان الجدال واضحا بين المنطق والنحو، وقد انتصر السيرافي في هذه المناظرة وحاز فضلا كبيرا وأثبت قدرته على استعماله المنطق في خدمة النحو. انظر تفاصيل هذه المناظرة عند السيوطي، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت. ص190 وما بعدها.

[27] ظاهرة الإعراب في النحو العربي، م س، ص71.

[28] مفاتيح الغيب، ج2 ص36. وانظر سيبويه، الكتاب، تحقيق د/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1966/1. ج2 ص131.

[29] مفاتيح الغيب، ج10 ص131. قال سيبويه في إلغاء عمل ظن إذا تأخرت وهو عربي جيد. الكتاب، م س، ج1 ص119.

[30] مفاتيح الغيب، ج1 ص58. ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين يرون أن العامل في النصب الفعل والفاعل معا، وبعضهم قال هو الفاعل فقط. الإنصاف، م س، ج1 ص87.

[31] مفاتيح الغيب، ج1 ص57. وهو ما يعرف في النحو بالتنازع. انظر الكتاب، م س، ج1 ص73. و ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1997/2. ج2 ص494.

[32] سورة الحاقة، الآية 19.

[33] سورة الكهف، الآية 96.

[34] مفاتيح الغيب، ج30 ص110. و حجّة البصريين مستمدة من آية الكهف " آتوني أفرغ عليه قطرا"، الكهف 96 حيث عمل الثاني دون الأول، واحتجّوا بشعر كثير. الإنصاف، م س، ج1 ص82.

[35] سورة البقرة، الآية 239.

[36] مفاتيح الغيب، ج6 ص154.

[37] سورة آل عمران، الآية 30.

[38] مفاتيح الغيب، ج8 ص16.

[39] سورة الفرقان، الآية 22.

[40] مفاتيح الغيب، ج24 ص70.

[41] سورة ص، الآية 51.

[42] مفاتيح الغيب، ج26 ص219. والأصل في القاعدة أن العامل له الصدارة، لأن المعمول تَبَع للعامل فلا يفوقه في التصرف. انظر حول هذه القاعدة الإنصاف، م س، ج1 ص68.

[43] مفاتيح الغيب، ج7 ص179.

[44] سورة يونس، الآية 65.

[45] مفاتيح الغيب، ج17 ص130.

[46] سورة آل عمران، الآية 169.

[47] ذكر العبكري أن النصب هنا وقع عطفا على (أمواتا)، كما تقول: ما ظننت زيدا قائما بل قاعدا. وقيل إن الفعل (حسب) حذف لتقدّم ما يدلّ عليه. انظر أبو البقاء العبكري، التبيان في إعراب القرآن، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط،2005. ج1 ص244.

[48] مفاتيح الغيب، ج9 ص94.

[49] م ن، ج2 ص12.

[50] م ن، ج23 ص44.

[51] سورة القمر، الآية 49.

[52] مفاتيح الغيب، ج29 ص220. وقرأ الجمهور بالنصب. انظر التبيان في إعراب القرآن، م س، ج2 ص431.

[53] سورة آل عمران، الآية 16.

[54] وهو قوله تعالى في الآية السابقة " قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ " آل عمران 16. وهذا رأي الفرّاء الذي أجاز الرفع على الاستئناف. انظر الفرّاء، معاني القران، تحقيق محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1983/3. ج1 ص198.

[55] مفاتيح الغيب، ج7 ص200. قال العبكري: الصفة من العباد أضعف. انظر التبيان في إعراب القرآن، م س، ج1 ص200.

[56] سورة القارعة، الآية 1- 2.

[57] مفاتيح الغيب، ج32 ص71.

[58] م ن، ج31 ص168.

[59] وهي قوله تعالى" فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ " المائدة 107 – 108. قال عنها الرّازي إنها " في غاية الصعوبة إعرابا، ونظما، وحكما" مفاتيح الغيب، ج12 ص121 . وانظر الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1984. ج7 ص94.